"التجارة الخارجية المصرية (رؤية تحليلية قياسيه)"

رانيا محمد أحمد الشيخ
باحث دكتوراة كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس
ronyhatem2013@gmail.com

د/أماني أحمد مختار
مدرس الاقتصاد
كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

أ.د/حسني حسن مهران
أستاذ الاقتصاد
عميد كلية التجارة
جامعة بنها السابق

الملخص:

إن تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية و تلعب دوراً حيوياً في زيادة الإنتاج المحلي، توفير النقد الأجنبي، والتشغيل، وتحسين ميزان المدفوعات وهو ما يؤدي إلى خفض الدين الخارجي، وبالتالي يعتبر التصدير من أهم الدعائم اللازمة للنهضة الاقتصادية لمعظم اقتصاديات الدول الناشئة .

عانت الصادرات المصرية من عوامل سلبية عديدة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية وما كان لها من أثر سلبي على الطلب العالمي ومن ثم الصادرات المصرية، بالإضافة إلى اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٦.

وبالرغم من قيام وزارة التجارة والصناعة عام ٢٠١٦ بالإعلان عن استهدافها لزيادة الصادرات لتصل إلى ٤٢.٦ مليار دولار عام ٢٠١٨ إلا أن ما حدث كان عكس المستهدف حيث انخفضت الصادرات عام ٢٠١٥.

وبتحليل الهيكل السلعي للصادرات المصرية يمكن ملاحظة أن الهيكل التصديري شأنه شأن الهياكل التصديرية للدول النامية والتي تعتمد على المواد الأولية حيث يلاحظ أنه يعتمد على القطاع الزراعي وقطاع البتروكيماويات والسلع الأولية، وهو ما يعني أن وضع مصر التصديري يحتاج إلى ضرورة السعي وذلك للارتقاء بجودتها وهيكلها والمحتوى التقني لها وتحقيق طفرة في الصادرات.

و كذلك تقدير العلاقة بين أثر تنمية الصادرات على النمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩) ومقارنته بمجموعه من العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الإقتصادي من خلال نموذج قياسي.

و يهدف هذا البحث الى دراسة الملامح الأساسية للتجارة الخارجية المصرية و دور تنمية الصادرات فى تنمية الاقتصاد المصري و تقييم السياسات الحكومية ومدى فاعليتها في زيادة حجم الصادرات المصرية ورفع معدلات النمو الإقتصادي التعرف على أهم السياسات الداعمة والأخرى التي تعوق عملية تنمية الصادرات المصرية وبالتالي محاولة الخروج ببعض التوصيات المقترحة لنجاح عملية تنميه الصادرات وزيادة دورها كمحرك ودافع للنمو الإقتصادي المصري.

الكلمات الدالة: التجارة الخارجية – الصادرات – مصر

Abstract:

The development of exports is one of the most important objectives of economic policy and plays a vital role in increasing domestic production, providing foreign exchange, employment, and improving the balance of payments, which leads to the reduction of external debt, and therefore export is considered one of the most important pillars necessary for the economic growth of most emerging economies.

Egyptian exports suffered from many negative factors after the occurrence of the global financial crisis and its negative impact on global demand and then Egyptian exports, in addition to the outbreak of the January 2011 revolution until 2016.

Although the Ministry of Trade and Industry announced in 2016 its target to increase exports to reach $42.6 billion in

2018, what happened was the opposite of the target, as exports declined in 2015.

By analyzing the commodity structure of Egyptian exports, it can be noted that the export structure is like the export structures of developing countries that depend on raw materials, as it is noted that it depends on the agricultural sector, the petrochemical sector, and primary commodities, which means that Egypt's export position needs to strive in order to improve its quality, structure and technical content to achieve a boom in exports.

As well as estimating the relationship between the impact of export development on economic growth in Egypt during the period (1990-2019) and comparing it with a group of other factors affecting economic growth through an econometrics model.

This research aims to study the basic features of Egyptian foreign trade and the role of export development in the development of the Egyptian economy and to evaluate government policies and their effectiveness in increasing the volume of Egyptian exports and raising economic growth rates. To get some recommendations for the success of the export development process and increasing its role as an engine and a driver for Egyptian economic growth.

Keywords: foreign trade - exports - Egypt

المقدمة:

تساهم الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبارها من أهم محفزات الأنشطة الإنتاجية وفي الوقت ذاته أحد مصادر النقد الأجنبي ، فهي على هذا النحو تحتل أهمية كبيرة في مجال تطوير وإصلاح الهيكل الاقتصادي من خلال التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتخفيض التكاليف مما يترتب عليه اتساع السوق وتحقيق مستويات إنتاجية متسارعة. ومن هذا المنطلق تعمل كل دولة على تنشيط قطاع التجارة الخارجية وخصوصاً قطاع التصدير وذلك يهدف تحسين ميزانها التجاري والذي بدوره يؤدي إلى تحسين معدل النمو الاقتصادي سيما وأن قطاع التصدير يتعامل مع كافة قطاعات النشاط الاقتصادي في الداخل ويتعامل مع متغيرات الأسواق العالمية.

ويعانى الاقتصاد المصري بشكل كبير من ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنافسية الإنتاج الصناعي وانخفاض عائد السياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج، وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير مباشرة، مما أدى إلى تعويم الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦ وما تبع ذلك من ارتفاع كبير في الأسعار كانت له تداعيات سلبية على المستوى المعيشي للمواطن المصري وكذلك والأكثر خطورة على القدرات التنافسية للطاقات الإنتاجية المصرية في كل المجالات.

و يهدف هذا البحث الى تحليل التجارة الخارجية لمصر، و توضيح اهم السياسات الاقتصادية و المالية التى اتخذتها الحكومات المصرية المتعاقبة لتخفيض عجز الميزان التجارى و كذلك نقاط القوة و الضعف و الفرص والتهديدات لقطاع التجارة الخارجية المصرى.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث فى محاولة تقييم كفاءة التجارة الخارجية لمصر و الوصول إلى أهم نقاط القوة و الضعف و الفرص و التهديدات و من ثم اقتراح السياسات المالية و الاقتصادية الملائمة بهدف خفض عجز الميزان التجارى و زيادة معدلات نم الاقتصاد المصرى.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف الصادرات في مصر ويعني ذلك تذبذب الإيرادات من الصادرات وبالتالي عدم الاستقرار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة، الأمر الذي يحتم على مصر إتباع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تنمية وتطوير صادراتها من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة ومن هنا يمكن أن نطرح الأسئلة التالية:

١- ما هي العلاقة التي تربط بين تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر؟
٢- ما هو أثر التنوع في هيكلية الصادرات على معدل النمو الاقتصادي؟
٣- هل تستفيد مصر من الفرص المتاحة دوليًا في مجال التجارة؟ وما هى المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الاستفادة؟
٤- ما هى السياسات اللازمة لتنمية الصادرات المصرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية؟

فروض البحث:

لقد تم بناء فروض البحث اعتمادا على مشكلة الدراسة و عناصرها المختلفة حيث أن فروض الدراسة تستند إلى:

- هناك علاقة قوية موجبة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر.
- هناك اسباب عديدة داخلية و خارجية مسئولة عن تراجع دور الصادرات في التأثير على النمو الاقتصادي في مصر.
- المتغيرات الاقليمية و الدولية و كذلك في ضوء التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى :

١- دراسة و تحليل العلاقة بين نمو الصادرات و معدلات النمو الاقتصادي في مصر من خلال تحليل النمط الزمني، الهيكلي والجغرافي للصادرات المصرية وكذلك التعرف على بعض التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات.
٢- دراسة مدى مساهمة الصادرات في النمو لاقتصادي لمصر ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة.

٣- تحليل نقاط القوة و الضعف و الفرص و التهديدات للتجارة الخارجية لمصر.
٤- اقتراح عدد من السياسات الاقتصادية اللازمة لتنمية الصادرات المصرية فى ضوء المتغيرات المحلية الإقليمية والدولية و التجارب الدولية الناجحة في هذا القطاع.

منهجيه البحث:

تم استخدام المنهج الوصفى والأسلوب الاستقرائي و التاريخى؛ وذلك للتعرف على أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد المصرى و تحليل هيكل التجارة الخارجية لمصر (١٩٩٠-٢٠١٩) ، وكذلك مؤشرات الاداء الخاصة بها من خلال تحليل بيانات التجارة الخارجية لمصر خلال هذه الفترة، وكذلك يتم اعتماد الأسلوب الكمي من أجل بناء نموذج قياسي قادر على تفسير دالة النمو الاقتصادي المصرية بدلالة الصادرات المصرية في الأجل الطويل ويستخدم النموذج القياسي للتحقق من أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، و ذلك باستخدام برنامج التحليل القياسي E-views الإصدار ١٠.

و استخدام الاستنتاج المنطقى من خلال تحليل مشكلة البحث و أبعادها و خصائصها عن طريق الاستعانة بالمراجع العربية و الأجنبية على اختلاف أنواعها و أشكالها.

يتكون البحث من عدة أقسام كالتالي:

أولاً : تطور الميزان التجاري المصري في الفترة من (١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠١٨/٢٠١٩).

ثانياً : التركيب السلعي للصادرات والواردات المصرية خلال الفترة من (١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠١٨/٢٠١٩).

ثالثًا : التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصرية خلال الفترة من (١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠١٨/٢٠١٩).

رابعًا: مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة من (٢٠٠٨/٢٠٠٩-٢٠١٨/٢٠١٩).

خامساً: قياس العلاقة بين تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في مصر للفترة (١٩٩٠-٢٠١٩).

أولاً: تطـور الميـزان التجـاري المصـري فـي الفتـرة مـن (١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠١٩/٢٠١٨):

مـر الإقتصـاد المصـري خـلال الفتـرة (١٩٩٠ – ٢٠١٩) بالعديـد مـن الأحـداث السياسية والأمنية والتغيرات الهامة بالإضافة إلى الأحداث العالمية والإقتصادية والتي كـان لهـا أثـر كبير وقوي علـى الإقتصـاد المصـري ولتحليل تطـور الميـزان التجـاري المصـري يمكـن تقسـي الفتـرة إلـى ٣ مراحـل هـى (١٩٩٠/١٩٩١: ١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠٠٠/٢٠٠٧: ٢٠٠١/٢٠٠٨ – ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٠١٨/٢٠١٩)

جدول رقم (١)

صادرات، وواردات مصر، عجز الميزان التجاري ونسبته من GDP

(١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠١٨/٢٠١٩)

المرحلة	الصادرات	الواردات	عجز الميزان التجاري	الميزان التجاري GDP
متوسط المرحلة الاولى (١٩٩٠/١٩٩١-١٩٩٩/٢٠٠٠)	٣.٦	١٢.١	-٨.٤٨	-١٤.٢٢
متوسط المرحلة الاولى (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٧/٢٠٠٨)	١٤.٢٧	٢٥.٨٧	-١١.٦	-١١.٧
متوسط المرحلة الاولى (٢٠٠٨/٢٠٠٩-٢٠١٨/٢٠١٩)	٢٤.٧	٥٧.٤	-٣٢.٨	-١٢.٤
متوسط الفترة(*)				

مليار دولار

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

يوضح الجدول السابق ما يلى:

شهد الميزان التجارى المصري تذبذبًا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩) و يمكن رصد ذلك من خلال ٣ مراحل رئيسية:

(*) متوسط الفترة تحسب من خلال القانون التالي $\frac{\text{مجموع القيم خلال الفترة}}{\text{عدد القيم}}$.

المرحلة الأولى: تطور الميزان التجاري المصري من (١٩٩٠ – ١٩٩٩):

- شهد الإقتصاد المصري تذبذبًا خلال عام ١٩٩١ والذي يرجع إلى غزو العراق للكويت والتي أثرت على بعض المتغيرات الإقتصادية إلا أنه بالنظر إلى متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) نجد أن لم يمثل تحديًا كبيرًا للإقتصاد المصري حيث شهدت هذه الفترة الاستمرار في الانفتاح الإقتصادي وتحرير سعر الصرف ونتيجة لهذا الانفتاح تأثر الميزان التجاري بالإيجاب حيث نلاحظ انخفاض قيمة الواردات من ١٦.٠١ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٨.٠٥ مليار دولار عام ١٩٩١، وارتفعت قيمة الصادرات من ٤.٤٩ عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٣.٧٦ عام ١٩٩١ كذلك تراجع العجز في الميزان التجاري من ١١.٥٢ عام ١٩٩٠ إلى ٤.٢٩ عام ١٩٩١ ويرجع سبب التحسن في التجارة الخارجية إلى نادي باريس وتقديم المساعدات المالية لمصر وأيضًا إلى توقيع اتفاقية دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية بالاضافة الى تطبق مصر لبرنامج الاصلاح الإقتصادي وما تساهم فيه من انخفاض سعر الصرف.

المرحلة الثانية: تطور الميزان التجاري المصري من (٢٠٠٠- ٢٠٠٧):

- استمر العجز في الميزان التجاري خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٧) وهو امتداد للعجز المزمن في الميزان التجاري السلعي والذي يعتبر عامل أساسي للعجز في ميزان المدفوعات وقد تزايد هذا العجز من ٩.٣٢ عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٢٣.٤ عام ٢٠٠٧ بمعدل نمو يصل إلى ١٥١% ويرجع ذلك إلى المستوى المنخفض في الصادرات وبطء نموها مقارنة بتزايد معدل نمو الواردات وارتفاعها.

- تراوحت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ بين ٣.٩%، ٧.١٤% ثم ارتفعت لتصل إلى ٩.١٧% تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧.

المرحلة الثالثة: تطور الميزان التجاري المصري من (٢٠٠٨- ٢٠١٨):

- تغير الميزان التجاري تغيرًا ملحوظًا خلال الفترة من (٢٠٠٨ – ٢٠١٨) وذلك يرجع إلى العديد من المتغيرات والتي كان من أبرزها تحرير سعر الصرف في نوفمبر عام ٢٠١٦، و بلغ عجز الميزان التجاري خلال الفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠١٨

تقريبًا في المتوسط لهذه الفترة ٣٢.٨ ظل مستقرًا حول هذا المعدل خصوصًا في عام ٢٠٠٩، ٢٠١٠ بالرغم من تزامن هذا الوقت مع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وما كان لها من آثار سلبية على معظم إقتصاديات العالم، إلا أن الإقتصاد المصري كان بعيدًا عن تلك الآثار السلبية وهو ما يشير إلى ضعف إندماج الإقتصاد المصري في الإقتصاد العالمي.

- وصلت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٣.٣% عام ٢٠٠٨، ١٤.٩% عام ٢٠١٧ وانخفضت لتصل إلى ١٢.٦% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨.

ثانياً: التركيب السلعي للصادرات والواردات المصرية خلال الفترة من (١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠١٨/٢٠١٩):

توضح الجداول التالية رقم (٢) و (٣) التركيب السلعي لهيكل الصادرات المصرية خلال الفترة من (١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠١٨/٢٠١٩) كالتالي:

١- التركيب السلعي للصادرات المصرية خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١- ٢٠٠٠/٢٠٠١):

جدول رقم (٢)

التركيب السلعي للصادرات المصرية حسب درجة التصنيع خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠٠٠/٢٠٠١)

القيمة (مليار دولار) - الأهمية النسبية (%)

السنة	إجمالي الصادرات		الوقود	القطن الخام	المواد الخام	السلع نصف مصنعة	السلع تامة الصنع
	القيمة	١٠٠%					
١٩٩٠/١٩٩١	٤.٤٩	١٠٠	٢٩.٢	٨.١	٧.٥	١٨.٢	٣٧.٠
٢٠٠٠/٢٠٠١	٤.٦٩	١٠٠	٤١.٩١	٤.١	٤	١٠.٩	٣٩
متوسط الفترة			**٤١%**	**٤.١%**	**٦%**	**١٤%**	**٣٥%**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات مختلفة.

يوضح الجدول السابق الأهمية النسبية للصادرات المصرية حسب درجة التصنيع خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) وهى الفترة التي يطلق عليها فترة الإصلاح

الإقتصادي الخامل والذي بدأت منذ عام ١٩٩١ والذي شهد بداية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي ERSAP[١] .

يتضح من الجدول السابق أن الأهمية النسبية للصادرات المصرية تأتي في المركز الأول من الوقود بمتوسط (٤١%) خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٠) يليها في المركز الثاني السلع تامة الصنع نسبة متوسطة ٣٥% ثم السلع نصف مصنعة بنسبة ١٤% ليكون مجموع السلع المصنعة حوالي ٤٩% من إجمالي الصادرات المصرية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) وهو ما يشير إلى محاولات إعادة هيكلية الصادرات المصرية في اتجاه الصادرات الصناعية .

٢- التركيب السلعي للصادرات المصرية خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٨/٢٠١٩):

جدول رقم (٣)

التركيب السلعي للصادرات المصرية حسب درجة التصنيع خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١٨/٢٠١٩)

القيمة (مليار دولار)

الأهمية النسبية (%)

السنة	إجمالي الصادرات		وقود ومواد بترولية		المواد الخام		السلع نصف مصنعة		السلع تامة الصنع		سلع أخرى غير مصنعة	
	القيمة	١٠٠%	القيمة	١٠٠%	القيمة	١٠٠%	القيمة	١٠٠%	القيمة	١٠٠%	القيمة	١٠٠%
٢٠٠١/٢٠٠٢	٧.١٢	١٠٠	٢.٤١	٣٣.٨	٠.٢٧	٣.٨	٠.٤٤	٦.٢	٢.٩٥	٤١.٥	١.٠٥	١٤.٧
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٨.٥	١٠٠	١١.٦	٤٠.٦	٢.٤	٨.٤	١.٧	١٢.٩	١٠.٦	٣٧.٢	-	-
متوسط الفترة				%٤٢		%٥.٧		%٩		%٣٩		%٣.٦

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، سنوات مختلفة.

(١) ERSAP: اختصار لاسم البرنامج "Economic Reform and Structural Adjustment Programs" وللتفاصيل يمكن الرجوع إلى: World Bank, Country Brief (Egypt) Wbh Abington, 1992

من الجدول السابق يتضح أن:

- الأهمية النسبية للصادرات المصرية بصفة عامة تأتي من الوقود في المركز الأول بنسبة متوسطة خلال الفترة بلغت (٤٢%) يليه في المركز الثاني الصادرات تامة الصنع بنسبة متوسطة (٣٩%) ثم الصادرات نصف المصنعة بنسبة متوسطة (٩%) يليها المواد الخام بنسبة متوسطة بلغت (٥.٧%).
- تراوحت حصيلة الصادرات السلعية غير الموزعة بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٨).

- فيما يتعلق بالصادرات المصرية من الوقود انخفضت حصيلتها في هيكل الصادرات السلعية لتصل عام ٢٠١٦ لأدني قيمة لها خلال فترة الدراسة بنسبة ٣٠.٢% وهو ما يعتبر مؤشرًا إيجابيًا لتطور هيكل الصادرات المصرية السلعية وذلك من خلال الإعتماد على صادرات ذات قيمة مضافة أعلى حسب درجة التصنيع.
- فيما يخص الصادرات تامة الصنع نلاحظ أن نسبتها قد شهدت زيادة نسبية خلال الفترة نتيجة زيادة الصادرات من الآلات والأجهزة الكهربائية، الأسمنت، المنسوجات القطنية، والملابس الجاهزة والزيوت العطرية.
- شهدت الصادرات السلعية من السلع نصف المصنعة زيادة نتيجة لزيادة الصادرات من كل المنتجات العضوية وغير العضوية والشحوم والزيوت الحيوانية والعسل الأسود.
- زادت حصيلة الصادرات من المواد الخام حيث وصلت نسبتها عام ٢٠١٨ إلى ٨.٤% مقابل ٣.٨% عام ٢٠٠١ بالرغم من أن هذه الحصيلة تعرضت للانخفاض خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ لتصل إلى ٣.٧% ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار معظم المواد الخام في الأسواق لعالمية، كذلك شهدت هذه المجموعة تراجعًا عام ٢٠١١ حيث كانت نسبتها ٤.٨% من إجمالي الصادرات السلعية ويرجع ذلك إلى انخفاض صادرات القطن والفاكهة والثمار الصالحة للأكل.

وبتحليل الهيكل السلعي للصادرات المصرية يمكن ملاحظة أن الهيكل التصديري شأنه شأن الهياكل التصديرية للدول النامية والتي تعتمد على المواد الأولية حيث يلاحظ أنه يعتمد على القطاع الزراعي وقطاع البتروكيماويات والسلع الأولية.

كما عانت الصادرات المصرية من عوامل سلبية عديدة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية وما كان لها من أثر سلبي على الطلب العالمي ومن ثم الصادرات المصرية، بالإضافة إلى اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٦ ومن بين هذه العوامل:

- عدم اليقين أمام الأوضاع السياسية.
- تكلفة الإنتاج المرتفعة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وأجور العمال والأسعار نتيجة لارتفاع معدل التضخم.
- انخفاض الطلب من الأسواق المستوردة الرئيسية مثل سوريا واليمن وليبيا نتيجة للأحداث التي شهدتها.

وبالرغم من قيام وزارة التجارة والصناعة عام ٢٠١٦ بالإعلان عن استهدافها لزيادة الصادرات لتصل إلى ٤٢.٦ مليار دولار عام ٢٠١٨ إلا أن ما حدث كان عكس المستهدف حيث انخفضت الصادرات عام ٢٠١٥ لتحقق أن تنوع الصادرات المصرية يعتبر أحد الركائز الأساسية لاستدامتها حيث أن هذا التنوع أدى إلى نوع من الضمور النسبي للصادرات المصرية أمام التقلبات العالمية.

ثالثًا: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصرية خلال الفترة من (١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠١٨/٢٠١٩):

يسعى الاقتصاد المصري إلى إعادة التوازن الخارجي في ظل التحولات الإقتصادية العالمية ومن خلال تحليل هيكل التجارة الخارجية حسب الأسواق الخارجية أي التوزيع الجغرافي بكل من الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، يتم تقسيم الفترة إلى مرحلتين الأولى من (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) والثانية (٢٠٠١ – ٢٠١٩).

يوضح الجدول التالي الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة من (١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠٠٠/٢٠٠١).

جدول رقم (٤)
الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات السلعية المصرية خلال الفترة (١٩٩١/١٩٩٠ – ٢٠٠١/٢٠٠٠)

(%)

	متوسط الفترة ١٩٩٠/١٩٩٥		متوسط الفترة ١٩٩٦/٢٠٠٠	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الدول العربية	١٣.٦	٣.٤	١٣.٤	٣.٢
شرق أوروبا	١٤	١٠	٨.٥	١.٨
غرب أوروبا	٣٩.٧	٤٣.٥	٣.٧	٣.٨
آسيا	٢٠.٩٤	١٤.٨٦	٩.٢	١.٥
أفريقيا	٢.٤	١.٢	١٢.٢	١
أمريكا الشمالية	١٠.٣	١٧.٥	١١.٧	١.٦
أمريكا الوسطى	٠.٣	٠.٤	٢.١	١.٩
أمريكا الجنوبية	٠.١٤	٢.٦	٤.٦	٣.٧
الاقيانوسيه	٠.٠٢	٣.٥	٠.٨	٣.٢
مصادر أخرى	١.٦	٤.٥	٩.٨	٢.٩

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من بيانات:
* الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات مختلفة.
* البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

من الجدول السابق يتضح ما يلى:

أ- المرحلة من (١٩٩١/١٩٩٠ – ١٩٩٦/١٩٩٥):

زاد الوزن النسبي لأسواق غرب أوروبا حيث بلغ إجمالي صادراتها ٣٩.٧% والواردات ٤٣.٥%، ووصل الوزن النسبي للسوق الأمريكية للصادرات حوالي ١٠.٧٤% والواردات ٢٠.٥% وهو ما يعني أن أسواق غرب أوروبا والولايات المتحدة مستوعب حوالي ٥٠% من الصادرات السلعية المصرية، وتستورد مصر حوالي ٦٤% من إجمالي

الـواردات السـلعية مـن أسـواق غـرب أوروبـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، كـذلك يمكـن ملاحظـة انخفـاض الـوزن النسـبي لأوروبـا الشـرقية بدرجـة كبيـرة حيـث بلغـت الصـادرات ١٤% مـن إجمـالي الصـادرات المصـرية والـواردات بلغـت فـي المتوسـط حـوالي ١٠% مـن إجمـالي الـواردات، وكـذلك يمكـن ملاحظـة أن الأوزان النسـبية للـدول الناميـة فـي الشـرق الأقصـى والـدول العربيـة والـدول الأخـرى ليسـت كبيـرة.

ب- المرحلة من (١٩٩٦/١٩٩٧ – ٢٠٠٠/٢٠٠١):

ارتفع الوزن النسبي للسوق الأمريكية للصادرات ارتفع ليصل إلى ١٨.٤% في المتوسط من إجمالي الصادرات المصرية وحوالي ٧.٢% للواردات لمتوسط الفترة، كذلك ارتفع الوزن النسبي للدول العربية خلال تلك الفترة لتصل الصادرات إلى ١٣.٤% في المتوسط لهذه الفترة وبلغت الواردات حوالي ٣.٢%، بينما يمكن ملاحظة انخفاض الوزن النسبي لغرب أوروبا بدرجة كبيرة حيث بلغت الصادرات لهذا السوق ٣.٧% من إجمالي الصادرات السلعية المصرية والواردات حوالي ٣.٨% انخفض كذلك الوزن النسبي لأوروبا الشرقية حيث بلغت الصادرات ٨.٥% في المتوسط والواردات ١.٨% من إجمالي الواردات السلعية المصرية.

إن الوزن النسبي للصادرات والواردات الخاصة بأسواق الدول الأفريقية وجد أنه يتذبذب خلال الفترة بالزيادة والنقصان حيث وصل الوزن النسبي للصادرات إلى أعلى قيمة له خلال الفترة عام ١٩٩٧ بنحو ١٥.١% ثم عاود الانخفاض بعد ذلك ليصل عام ٢٠٠٠ إلى ١٠.٤%، كذلك فيما يخص الواردات فوصل الوزن النسبي لها إلى أعلى قيمة له عام ١٩٩٦ بنحو ١.٢% مقارنة بـ ١.١% عام ٢٠٠٠ وهو ما يعني السياسات الاقتصادية والتجارية ضرورة تضمين ذلك في إستراتيجية تنمية الصادرات المطلوب وضعها.

ج- المرحلة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠١٨/٢٠١٩):

يوضح الجدول التالي الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات السلعية المصرية خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١٨/٢٠١٩.

جدول رقم (٥)
الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠١٩/٢٠١٨)

نسبة مئوية

	متوسط الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١- ٢٠١٠/٢٠٠٩		متوسط الفترة ٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٩/٢٠١٨	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الاتحاد الأوروبي	٣٤.٢	٣٥	٣٦.٥	٣٠
الدول الأوروبية الأخرى	٤.٨	٨.٣	٦.٨	٨.٢
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة	٠.٥	٢.٣	١	٥.١
الولايات المتحدة الأمريكية	٣١.٢	١٩.٩	١٠.٤	٦.٨
الدول العربية	١٣.١	٨.٤	٢٣.٤	١٩.٥
الدول الآسيوية غير العربية	١٢.١	١٦.٤	١٣.٣	٢٠.٤
الدول الأفريقية غير العربية	١.٦	٠.٨	٢.٢	١.١
أستراليا ودول ومناطق أخرى	٢.٤	٧.٢	٦.٥	٨.٨

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من بيانات:

* الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات مختلفة.
* البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

من بيانات الجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- جاء دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها في المتوسط ٣٤.٢% بدءًا من عام (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٠/٢٠٠٩) من إجمالي الصادرات السلعية الوطنية: حافظت حصيلة الصادرات السلعية إلى الاتحاد الأوروبي على المركز الأولى حيث زادت هذه الحصيلة إلى ٣٦.٥% في المتوسط خلال الفترة من (٢٠١١/٢٠١٠ – ٢٠١٨/٢٠١٧) كذلك فيما يتعلق بالمدفوعات عن الواردات الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي فقد احتلت أيضًا المركز الأول بنسبة ٣٥% في المتوسط خلال الفترة من (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠١٠/٢٠٠٩) وبالرغم من أن نسبة المدفوعات عن الواردات السلعية لدول الاتحاد الأوروبي انخفضت خلال الفترة من (٢٠١١/٢٠١٠ – ٢٠١٨/٢٠١٧) حيث بلغت في المتوسط ٣٠% إلا أنها ظلت في المرتبة الأولى للمدفوعات عن الواردات السلعية.

- احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثاني من إجمالي الصادرات السلعية المصرية بدءًا من عام (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٠/٢٠٠٩) حيث مثلت النسبة في المتوسط للفترة حوالي ٣١.٢% إلا أن هذه النسبة انخفضت خلال الفترة الثانية (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠١٨/٢٠١٧) لتحتل صادرات مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية المركز الرابع بنسبة ١٠.٤% في المتوسط، فيما يخص المدفوعات عن الواردات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١- ٢٠١٠/٢٠٠٩) فإن الولايات المتحدة الأمريكية اختلت المركز الثاني أيضًا بنسبة متوسطة ١٩.٩% وانخفضت أيضًا هذه النسبة لتصبح في المتوسط ٦.٨% خلال الفترة من (٢٠١١/٢٠١٠ – ٢٠١٨/٢٠١٧).
- تأتي الدول العربية في المركز الثالث خلال الفترة من (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠١٠/٢٠٠٩) حيث بلغت الصادرات إليها ١٣.٢%، ٢٠% بالترتيب خلال عام (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠١٠/٢٠٠٩) إلا أن ترتيب الدول العربية ارتفع إلى المركز الثاني خلال النصف الثاني من الفترة بدءًا من (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠١٨/٢٠١٧) بنسبة ٢٣.٤% في المتوسط للفترة، أما فيما يتعلق بالمدفوعات عن الواردات السلعية للدول العربية نلاحظ أنها احتلت المركز الرابع خلال الفترة من (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٠/٢٠٠٩) ليرتفع هذا الترتيب إلى المركز الثالث خلال الفترة من (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠١٨/٢٠١٧) بنسبة ١٩.٥%.
- تأتي الدول الآسيوية غير العربية في المركز الرابع فيما يخص الصادرات إليها من إجمالي الصادرات السلعية المصرية حيث حصلت على حوالي ١٢.١% في المتوسط خلال الفترة الأولى من (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٠/٢٠٠٩) وزادت هذه الحصيلة إلى حوالي ١٣.٣% خلال الفترة الثانية (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠١٨/٢٠١٧).
وفيما يتعلق بالمدفوعات عن الواردات فقد احتلت الدول الآسيوية غير العربية المركز الثالث في بداية الفترة من (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٠/٢٠٠٩) بنسبة ١٦.٤% في المتوسط من المدفوعات السلعية المصرية، في حين احتلت الدول الآسيوية المرتبة

الثانية في الفترة من (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٧/٢٠١٨) بواقع ٢٠.٤% في المتوسط من المدفوعات عن الواردات السلعية.
وأخرًا تستحوذ كل من الدول الأوروبية الأخرى والدول الأفريقية غير العربية وأستراليا ومناطق أخرى وروسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة على نصيب ضئيل سواء بالنسبة لحصيلة الصادرات السلعية المصرية والمدفوعات عن الواردات السلعية المصرية خلال الفترة من (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١٧/٢٠١٨).
رابعاً: مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة من (٢٠٠٨/٢٠٠٩-٢٠١٨/٢٠١٩):

ويمكن قياس كفاءة التجارة الخارجية من خلال بعض المؤشرات وهى:

١- الميل المتوسط للصادرات.
٢- الميل المتوسط للواردات.
٣- معدل تغطية الصادرات للواردات.
٤- مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي.
٥- معامل أداء الصادرات.
٦- معدل النمو السنوي للصادرات السلعية.

ويوضح الجدول التالي مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة من (٢٠٠٨/٢٠٠٩-٢٠١٨/٢٠١٩).

جدول رقم (٦)

مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٩-٢٠١٨/٢٠١٩)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي ٢٠١٠	معدل النمو السنوي للصادرات السلعية %	الميل المتوسط للصادرات %	الميل المتوسط للواردات %	معدل تغطية الصادرات للواردات	مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي	معامل أداء الصادرات %
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٩٨.٩٧	(١٤.٣)	١٢.٧	٢٥.٣	٥٠.١	٤٠	٣٣.٤
٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠٨.٢٦	(٥.١٦)	١١.٥	٢٣.٥	٤٨.٨	٣٣.٤	٣٢.٧
٢٠١٠/٢٠١١	٢١٨.٩٨	١٣	١٢.٣	٢٣.٢	٥٣.١	٣٣	٣٤.٧
٢٠١١/٢٠١٢	٢٢٢.٨٥	(٧)	١١.٣	٢٦.٣	٤٢.٨	٣٣.٤	٢٩.٩
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٢٧.٨١	٣.٦	١١.٩	٢٥.٣	٤٦.٨	٣٣.١	٣١.٨
٢٠١٣/٢٠١٤	٢٣٢.٧٩	(٣.٣)	١١.٢	٢٥.٧	٤٣.٦	٣٠	٣٠.٤
٢٠١٤/٢٠١٥	٢٣٩.٥٧	(١٤.٩)	٩.٣	٢٥.٦	٣٦.٢	٢٤.٩	٢٦.٦
٢٠١٥/٢٠١٦	٢٥٠.٠٥	(١٥.٧)	٧.٥	٢٣	٣٢.٦	٢٢.٧	٢٤.٦
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٦٠.٩٢	١٦	٨.٣	٢١.٩	٣٨	٣٤.٤	٢٧.٥
٢٠١٧/٢٠١٨	٢٧١.٨٣	١٨.٩	٩.٥	٢٣.٢	٤٠.٩	٣٥.٥	٢٩
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٨٦.٢٧	١٠.٥	١٠	٢٣.٢	٤٢.٨	٣١.٤	٣٠
المتوسط		١١.١	١٠.٥	٢٤.٢	٤٣.٢	٣٢	٣٠

المصدر: * البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات متعددة.

* بيانات الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات البنك الدولي.

* المؤشرات تم حسابها بواسطة الباحث.

من الجدول السابق يتضح ما يلى:

١- الميل المتوسط للصادرات: يعبر عن العلاقة بين قيمة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ويمكن تعريفه أيضًا بأنه الجزء من الناتج المحلي والذي لا يستهلك محلًا أو لا يتم استخدامه إم لأنه فائض عن حاجة السوق المحلي أو لأنه على هيئة مواد خام لا يمكن استخدامها في التصنيع محليًا وتحتاج إلى إعادة تشغيل ي الخارج لتحقق قيمة مضافة كلما زاد الميل المتوسط لصادرات دل ذلك على كفاءة التجارة الخارجية،

ومن الجدول السابق نلاحظ أن الميل المتوسط لصادرات وصل إلى أقصى قيمة له عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة ١٢.٧% وأدنى قيمة لها عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنسبة ٧.٥% وبلغ الميل المتوسط للصادرات في المتوسط للفترة نسبة ١٠.٥%.

٢- الميل المتوسط للواردات: يوضح العلاقة بين قيمة الواردات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلا فترة زمنية معينة فكلما انخفض الميل المتوسط للواردات دل ذلك على كفاءة التجارة الخارجية.

ومن الجدول السابق يمكن ملاحظة أن الميل المتوسط للواردات وصل إلى أقصى قيمة له بنسبة ٢٦.٣% عام (٢٠١٢/٢٠١١) مقارنة بنسبة ٢١.٩% عام (٢٠١٧/٢٠١٦) والذي حقق فيها أدنى نسبة على طول الفترة.

بالنظر إلى الميل المتوسط للصادرات والميل المتوسط للواردات يمكن ملاحظة أن هذا المؤشر يصل في المتوسط إلى نحو ٣٤.٧% وهوما يعني أن الدولة تعتمد على التجارة الخارجية بنسبة ٣٤.٧% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي أي تقريبًا ثلث الناتج المحلي يتوقف على الصادرات والواردات، كذلك بالنظر إلى متوسط الميل المتوسط للصادرات خلال الفترة (١٠.٥%) كان أقل من الميل المتوسط للاستيراد (٢٤.٢%) وهو ما يعني أن الدولة تنفق على الاستيراد من ناتجها المحلي ضعف ما تحصل عليه من عائد التصدير إلى الخارج.

٣- مؤشر معدل تغطية الصادرات للواردات: يوضح مدى تحكم الدولة في واردتها وتمتعها بقوة شرائية فكلما كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات كبيرة فإن هذا يعني ارتفاع كفاءة التجارة الخارجية واتجاه عجز الميزان التجاري للانخفاض. وإذا ارتفع هذا المؤشر إلى نسبة ١٠٠% أو أكثر فهو ما يعني وجود فائض في الميزان التجاري للدولة وأن عائد الصادرات يكفي لتغطية نفقات الاستيراد توفير النقد الأجنبي. ويتم الحصول على هذا المعدل من خلال قسمة قيمة لصادرات على قيمة الواردات.

يوضح الجدول السابق أن متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات بلغ ٤٣.٢% خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠٠٨-٢٠١٩/٢٠١٨) وهو أقل من ٥٠% وهو ما يعني أن

الصادرات تغطي أقل من نصف قيمة الواردات فقط وهذا معناه انخفاض قدرة الدولة على التحكم في واردتها.

٥- **مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي:** يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى أهمية التجارة لدولية في الاقتصاد القومي وارتفاع نسبة هذا المؤشر يعني أن الإقتصاد شديد الحساسية تجاه تقلبات الطلب والعرض في الأسواق الخارجية، ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال قسمة حجم التجارة الخارجية (صادرات + واردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي فإذا زادت نسبة هذا المؤشر عن ٤٠% دل ذلك على أن الدولة منفتحة إقتصاديًا. يتضح من الجدول السابقان نسبة هذا المؤشر في التوسط ٣٢% وهو ما يعني أن الإقتصاد المصري غير منفتح إقتصاديًا على العائد الخارجي.

٦- **مؤشر معامل أداء الصادرات:** يبين هذا المؤشر مدى مساهمة قطاع التصدير في زيادة الصادرات الكلية ومدى قدرة هذا القطاع على زيادة النقد الأجنبي للدولة. ويم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة قيمة الصادرات على إجمالي التجارة الخارجية.

ويتضح من الجدول السابق أن معامل أداء الصادرات في المتوسط ٣٠% وأعلى قيمة وصل إليها ٣٤.٧% عام ٢٠١١/٢٠١٠، أي ان قدرة الصادرات على زيادة حصيلة النقد الأجنبي لا تزيد عن ٣٠% في المتوسط خلال الفترة من (٢٠٠٩/٢٠٠٨- ٢٠١٩/٢٠١٨).

٧- تذبذب **معدل نمو الصادرات** بين قيم موجبة وقيم سالبة حيث حقق قيم سالبة للأعوام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ٢٠١٠/٢٠٠٩ ثم عاود الارتفاع عام ٢٠١١/٢٠١٠ لينخفض مرة أخرى عام ٢٠١٢/٢٠١١ ليحقق عام ٢٠١٩/٢٠١٨ معدل ١٠.٥% بلغ متوسط معدل نمو الصادرات السلعية المصرية نحو ١١.١% خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠٠٨-٢٠١٩/٢٠١٨).

خامساً:قياس العلاقة بين تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في مصر للفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)

يتناول هذا القسم العلاقة بين أثر تنمية الصادرات على النمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩) ومقارنته بمجموعه من العوامل الأخرى المؤثرة على

النمو الإقتصادي من خلال نموذج قياسي. حيث تم استخدام الإحصاءات الوصفية لعمل توصيف عام عن متغيرات الدراسة، من خلال استخدام برنامج التحليل القياسي E-views الإصدار ١٠.

يقوم النموذج باختبار الفروض التالية:

١- توجد علاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي في مصر مع ضعف تأثير هذه العلاقة في الأجل القصير.

٢- تؤثر تنمية الصادرات إيجابياً على النمو الإقتصادي في مصر في الأجل الطويل.

(١)تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج ومؤشراتها:

تم تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج من خلال العديد من المصادر مثل: النظرية الإقتصادية، الدراسات السابقة أو المعلومات المتاحة عن الظاهرة محل الدراسة.

جدول (٧)
متغيرات الدراسة

م	السلسلة	الرمز الإحصائي	نوع المتغير
١	الصادرات	X1	مستقل
٢	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	X2	مستقل
٣	مؤشر تنوع الصادرات	X3	مستقل
٤	سعر الصرف الرسمي	X4	مستقل
٥	معدل التضخم	X5	مستقل
٦	مؤشر الانفتاح الاقتصادي	X6	مستقل
٧	العمالة	X7	مستقل
٨	الانفاق على التعليم قبل الجامعي	X8	مستقل
٩	الناتج المحلى الإجمالي	Y	تابع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الدراسات السابقة والأدبيات الإقتصادية.

وبالتالي تأخذ معادلة النموذج المقترح الشكل التالي:

Y=f (Export (x1), Fixed capital formation(x2), Export diversification (x3), Echange rate (x4), Inflation (x5), Economic openness (x6), Labor (x7), Spendingon education before college (x8)).

ويمكن صياغة النموذج بهذا الشكل:

$$Y=B0+B1X1+B2X2+B3X3+B4X4+B5X5+B6X6+B7X7+B8X8+Ut$$

وفيما يلى نشير إلى المتغيرات المستقلة المفسرة وكيفية قياسها والتوقعات لإشارة المعلمات وأثرها على النمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

المتغير التابع (y): هو الناتج المحلى الإجمالي ممثلاً عن النمو الإقتصادي.

المتغيرات المستقلة:

X_1: يشير إلى إجمالي حجم الصادرات السلعية حيث تفترض النظرية الاقتصادية تأثيراً إيجابياً للصادرات على النمو الإقتصادي وذلك بسبب وجود علاقة طردية بين الزيادة في الصادرات وزيادة الناتج المحلى الإجمالي ويحكم هذه العلاقة ما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية، لذلك يتوقع أن تكون قيمته ($0 < B_1$).

X_2: يشير إلى تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي كمؤشر للإستثمار المحلى الإجمالي ويعنى ارتفاع هذا المؤشر زيادة الإستثمار وبالتالي زيادة مستوى الإنتاج ومستوى التوظف وهو ما يؤثر بالإيجاب على النمو الإقتصادي ولذلك يتوقع أن تكون قيمته ($0 < B_2$).

X_3: يشير إلى مؤشر تنويع الصادرات والتي تتراوح قيمته بين ٠ ، ١ وتدل القيمة الأعلى على ارتفاع تركز الصادرات أي إنخفاض مستوى التنويع في الصادرات وهو ما يؤثر بالسلب على النمو الإقتصادي لذلك يتوقع أن تكون قيمته ($0 > B_3$).

X_4: يشير إلى سعر الصرف الرسمي (سعر صرف الدولار الأمريكي مقدراً بالجنية المصري) وهو مؤشر عن مدى الاستقرار الإقتصادي الخارجي، إن ارتفاع قيمته أي إنخفاض قيمة العملة المحلية هو ما يعنى إنخفاض القوة الشرائية وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات وهو ما قد يؤثر بالسلب على النمو الإقتصادي وكذلك إنخفاض أسعار الصادرات وزيادة تنافسية في الخارج الأمر الذى يؤدى إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات ويؤثر إيجابياً على النمو الإقتصادي وبالتالي لا يمكن تحديد أثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي.

X_5: يشير إلى معدل التضخم ويختلف أثر التضخم على النمو الإقتصادي من دولة إلى أخرى ومن إقتصاد إلى أخر وبالتالي لأى يمكن تحديد الأثر النهائي للتضخم على النمو الإقتصادي.

X_6: يشير إلى مؤشر الإنفتاح الإقتصادي وهو ذلك المؤشر الذي يقيس نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي وتعنى زيادة هذه النسبة إلى زيادة انفتاح وانكشاف الدولة واندماجها في الاقتصاد الدولي وزيادة التخصص وتقسيم العمل مما يساهم في زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الإقتصادي لذلك يتوقع أن تكون قيمة هذا المؤشر ($0 < B_6$) مع ملاحظة أن هذه القيمة تتحقق للدول التي تتمتع بقدرة تنافسيه في الأسواق الخارجية تمكنها من زيادة مستوى الإنفتاح الإقتصادي.

X_7: يشير إلى العمالة حيث تنص النظرية الإقتصادية وجود علاقه طردية بين العمل والنمو الإقتصادي حيث أن عنصر العمل هو أحد المتغيرات الأساسية في دالة الإنتاج ولذلك يفترض أن تكون قيمته ($0 < B_7$).

X_8: يشير إلى الإنفاق على التعليم قبل الجامعي وهناك اتفاق بين الاقتصاديين على أهمية التعليم والذى يدعم عنصري العمل ورأس المال الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة النمو الإقتصادي ولذلك يفترض وجود علاقة طرديه بين الإنفاق على التعليم قبل الجامعي والنمو الإقتصادي ويفترض أن تكون قيمته ($0 < B_8$).

U_t: الخطأ العشوائي.

(٢)النموذج القياسي:

بعد إجراء إختبار Augmented Duckey Fuller (ADF) لقياس سكون السلاسل الزمنية والتي تعد شرطاً أساسياً لاختيار النموذج القياسي أتضح أن جميع متغيرات الدراسة ساكنه بعد أخذ الفرق الأول باستثناء متغير معدل التضخم كان ساكناً عند المستوى الصفري أي بدون أخذ أي فروق وبالتالي وفقاً لهذه النتيجة فإن النموذج القياسي المناسب هو **نموذج Auto-Regressive Distributed lag (ARDL).**

٢-١ تقدير نموذج ARDL:

جدول (٨)

تقدير نموذج ARDL

نموذج ARDL في الأجل الطويل				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	*** Variable**
0.01	3.10	0.09	0.27	Y(-1)
0.0001	3.31	1.18	3.91	X1
0.35	0.95	0.58	0.55	X2
0.65	-0.46	88.84	-40.56	X3
0.0001	-6.59	1.45	-9.53	X4
0.26	-1.16	0.37	-0.43	X5
0.0001	-3.17	0.51	-1.61	X6
0.0001	5.99	0.40	2.37	X8
0.08	1.87	61.33	114.40	C
153.74	Mean dependent var		0.99	R-squared
99.53	S.D. dependent var		0.99	Adjusted R-squared
7.35	Akaike info criterion		8.41	S.E. of regression
7.77	Schwarz criterion		1415.51	Sum squared resid
7.48	Hannan-Quinn criter.		-97.52	Log likelihood
1.76	Durbin-Watson stat		487.37	F-statistic
			0.0001	Prob(F-statistic)
نموذج ARDL في الأجل القصير (Error Correction Form)				
0.0001	-19.05	0.04	-0.73	CointEq(-1)*

*تم حذف المتغير (العمالة X7) حيث أنه يسبب مشكلة تعدد خطي (Multicollinearity).

ومن الجدول السابق (٨) تأخذ المعادلة المقدرة الشكل التالي:

Y = 0.270118454333* Y(-1) + 3.90509150407*X1 +
0.547447732402* X2 - 40.5587344114*X3 -

9.52690399924*X4 - 0.430351804767* X5 -
1.61085491733*X6 + 2.36876852403*X8 + 114.395247733

٢-٢ فترات الإبطاء المثلى للنموذج: يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج من خلال متجه الإرتباط الذاتي الغير المقيد (UVAR) وذلك بإستخدام اختبارات (LR,FPE,AIC,SC,HQ) كما هو موضح بالجدول(٩)، ويلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى لكل من الاختبارات هي فترتين فقط.

جدول (٩)

فترات الإبطاء المثلى للنموذج

Lag		LR	FPE	AIC	SC	HQ
0		NA	10514659	41.70890	42.13711	41.83981
1		313.0355	128.9231	30.10375	34.38584	31.41283
2		148.0988*	0.031910*	19.43404*	27.57001*	21.92129*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج EVIEWS10.

ويوضح الجدول التالي رقم (١٠) نتائج تقدير النموذج بإستخدام فترات الإبطاء.

جدول (١٠)

نتائج تقدير النموذج بإستخدام فترات الإبطاء

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.805759	0.173775	4.636796	0.0006
X1	0.758858	1.127039	0.673320	0.5135
X1(-1)	-0.095098	0.866182	-0.109790	0.9144
X1(-2)	1.291922	0.647017	1.996736	0.0690
X2	1.158232	0.848162	1.365579	0.1971

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
X2(-1)	-1.951421	1.079049	-1.808464	0.0956
X2(-2)	1.293429	0.801990	1.612775	0.1328
X3	10.42844	74.43568	0.140100	0.8909
X4	-9.108854	2.270686	-4.011499	0.0017
X4(-1)	4.284455	2.637233	1.624602	0.1302
X4(-2)	3.529634	1.799702	1.961233	0.0735
X5	0.069484	0.399862	0.173769	0.8649
X6	-0.481113	0.477082	-1.008449	0.3331
X8	-0.147901	0.563195	-0.262611	0.7973
X8(-1)	0.459147	0.486926	0.942951	0.3643
C	11.29704	58.18554	0.194155	0.8493
R-squared	0.998778	Mean dependent var		157.9000
Adjusted R-squared	0.997250	S.D. dependent var		98.75933
S.E. of regression	5.178741	Akaike info criterion		6.422560
Sum squared resid	321.8323	Schwarz criterion		7.183820
Log likelihood	-73.91584	Hannan-Quinn criter.		6.655285
F-statistic	653.8066	Durbin-Watson stat		2.421592
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحثة إعتماداً على برنامج Eviews10.

ومن الجدول السابق (١٠) تأخذ المعادلة المقدرة الشكل التالي:

$$Y=0.805759Y(-1)+O.758858X_1-0.095098X_1(-1)+1.291922X_1(-2)+1.158232X_2-1.951421X_2(-1)+1.293429X_2(-2)+10.42844X_3-9.108854X_4+4.284455X_4(-1)+3.529634X_4(-2)+0.069484X_5-0.481113X_6-0.147901X_8+0.459147X_8(-1)$$

(٣)تحليل نتائج القياس:

وقبل البدء في التحليل يجب الإشارة إلى أنه عند تفسير أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع فلا فترات الإبطاء نلاحظ أن:

X_t: تعنى التغير في المتغير التابع الناتج عن التغير في المتغير التفسيري في نفس الفترة الزمنية أي الأثر المباشر او الفوري والذى يفترض حدوث التغير في المتغير التابع بعد حدوث المحفز مباشرةً.

$X_{t(-1)}$: ويعنى التغير في المتغير التابع الناتج بعد سنه من التغير في المتغير التفسيري ويعرف بالتغير قصير الأجل.

$X_{t(-2)}$: وهو يعنى التغير في المتغير التابع الناتج بعد سنتين من التغير في المتغير التفسيري ويعرف بالتغير متوسط الأجل.

X_T: وهو الأثر طويل الأجل أو التراكمي وهو ما يعنى إجمالي التغير في المتغير التابع في الوقت الحالي نتيجة تغير المتغير التفسيري في الفترة من t حتى t-m

وفيما يلى تحليل لنتائج القياس وذلك بالرجوع إلى نتائج الجدولين (٩)، (١١) حيث يلاحظ أن:

١- حجم الصادرات المصرية X_1 :جاء تأثير الصادرات معنوياً في الأجل الطويل فقط بينما جاء تأثير الصادرات غير معنوياً بشكل فورى ومباشر وخلال الأجلين القصير والمتوسط إلا أن هذا التأثير اصبح معنويا وايجابياً في الأجل الطويل حيث أدت زيادة الصادرات بمليار دولار إلى زياده الناتج المحلى الإجمالي بمقدار ٣.٩١ مليار دولار وهو ما يتفق مع النظرية الإقتصادية بوجود علاقه طرديه بين الزيادة في حجم الصادرات وزيادة الناتج المحلى الإجمالي ويحكم هذه العلاقة ما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية. وتعنى هذه النتيجة أن زياده حجم الصادرات لا تؤتى ثمارها في الناتج المحلى الإجمالي بشكل مباشر او في الأجل القصير وانما تؤدى زياده الصادرات إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالي في الأجل الطويل وهو ما يتفق مع الفرض الثاني من فروض هذه الدراسة.

٢- إجمالي تكوين رأس المال الثابت X_2: جاء تأثيره غير معنوي في جميع الفترات إلا أن هذا التأثير إيجابياً في الأجل الطويل حيث أن زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بقيمه ١ مليار دولار تؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالي بقيمه ٥٥ مليون دولار وبالرغم من أن عدم وجود تأثير للاستثمار على الناتج المحلى

الإجمالي لا يتفق مع ما تنص عليه النظرية الإقتصادية إلا أن لذلك تفسيراً بالنسبة للإقتصاد المصري حيث أن ذلك قد يرجع إلى الفجوة التمويلية الناتجة عن نقص معدل الادخار المحلى عن معدل الإستثمار المحلى وعدم قدرة كل من هما للوصول إلى ما هو مأمول لتحقيق نمو إقتصادي متزايد ومستدام وهو ما يشير إليه ترتيب مصر في مؤشر الفجوة الائتمانية لتقرير التنافسية العالمية حيث احتلت مصر المركز ١٠٠، ١٣٠، ١٢٤ للأعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩ على التوالي، كذلك يمكن ملاحظة أن أثر رأس المال الثابت على الناتج المحلى الإجمالي في الأجل القصير غير معنوي وسالب التأثير أي أنه عند زيادة رأس المال بمليار دولار يؤدى ذلك إلى إنخفاض الناتج المحلى الإجمالي بـ ١.٩ مليار دولار وهو ما قد يكون بسبب أن الإستثمارات لا يتم توجيها إلى زيادة الإنتاج وانما يتم توجيهها إلى استثمارات في العقارات أو الأوراق المالية أو مشاريع البنيه التحتية أو أنه قد يتم تمويل هذه الإستثمارات من الدين الأمر الذى يؤدى إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج دون أن يقابل ذلك زيادة جودة او كمية الأصول العامة. وبمطابقة ذلك مع الواقع المصري نجد أن نسبه الدين إلى الناتج المحلى الإجمالي بلغت ٩٤.٤%، ٧٣.٦%، ٨٠.٦%، ٧٠% للأعوام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١٨/ ٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠ على التوالي.

٣- مؤشر تنويع الصادرات X_3: جاء تأثيره غير معنوي على جميع الفترات وجاء تأثيره سالباً في الأجل الطويل حيث أن زيادة مؤشر تنويع الصادرات أي زيادة تركزها (انخفاض التنويع) بنسبه ١% تؤدى إلى إنخفاض الناتج المحلى الإجمالي بـ ٤٠.٥٦ مليار دولار، وبالرغم من الأثر الغير معنوي ألا أن تأثير التنويع جاء إيجابياً في الأثر المباشر حيث أن الزيادة في مؤشر التنويع بنسبه ١% تؤدى إلى زياده الناتج المحلى الإجمالي بـ ١٠ مليار دولار وهو ما قد يعنى عدم وجود علاقة خطية بين مؤشر تنويع الصادرات والناتج المحلى الإجمالي وأيضاً تتفق هذه النتيجة مع التحليل السابق في الفصل الثالث والخاص بتحليل هيكل الصادرات المصرية والذى توصل إلى عدم وجود تنويع في هيكل الصادرات

المصرية وتركز الهيكل على عدد محدود من السلع أهمها الوقود والمواد الأولية حيث كانت نسبتها من إجمالي الصادرات السلعية المصرية ٥٠%، ٤٣% للأعوام ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠ على التوالي وبعد الهيكل عن السلع ذات القيمة المضافة الأعلى.

٤- سعر الصرف الرسمي X_4: جاء تأثيره معنوياً في جميع الفترات فيما عدا الأجل القصير والمتوسط جاء تأثيره غير معنوي على الناتج المحلى الإجمالي، وكذلك جاء تأثيره سلبيا بشكل فورى وفى الأجل الطويل حيث تشير القيم المقدرة انه مع ارتفاع سعر الصرف الرسمي بوحده واحده يؤدى ذلك إلى انخفاض الناتج المحلى الإجمالي بقيمه ٩.١ مليار دولار بشكل مباشر وقيمه ٩.٥ مليار دولار في الأجل الطويل وجاء هذا التأثير إيجابياً في الأجل المتوسط أي أن بارتفاع سعر الصرف بوحده واحده يؤدى ذلك بعد سنتين تقريباً إلى ارتفاع الناتج المحلى الإجمالي بقيمة٥.٣ مليار دولار. وهو ما يرجع إلى ضعف الطاقة الإنتاجية للتصدير وانخفاض مرونة الطلب السعرية على المنتجات المصرية المصدرة وذلك بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة والتي تؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وكذلك زيادة امتصاص الإنتاج محلياً بالإضافة إلى عدم كفاية الإصلاحات المؤسسية والهيكلية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص وتحسين بيئة الاعمال وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الإقتصادي ومع ما تم توضيحه في الفصل الثالث من عدم قدره سياسه تخفيض سعر الصرف على زيادة الصادرات المصرية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

٥- معدل التضخم X_5: جاء أثره غير معنوياً لجميع الفترات ويرجع ذلك إلى أثر التضخم الضعيف على الناتج المحلى الإجمالي حيث جاء أثره سالباً في الأجل الطويل حيث أن ارتفاع معدل التضخم بنسبه ١% تؤدى إلى إنخفاض الناتج المحلى الإجمالي بقيمه ٠.٤٣ مليار دولار وجاء أثره ايجابياً بشكل فورى حيث أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة١% تؤدى إلى زياده الناتج المحلى الإجمالي بقيمة ٠.١ مليار دولار. هذه النتيجة تتفق مع الكثير من الدراسات التطبيقية حو أثر التضخم على النمو الإقتصادي والتي جاءت نتائجها مختلفة من دولة إلى أخرى

ومن إقتصاد إلى أخر وذلك حسب كل دولة وسياستها المالية والنقدية وكذلك مرحلة النمو التي تمر بها الدولة بالإضافة إلى إرتباط التضخم لا كثير من المتغيرات الكلية المتشابكة والتي تؤدى إلى نتائج لا يمكن تعميمها.

٦- مؤشر الإنفتاح الإقتصاديX_6: جاء تأثيره معنوياً وسالباً في الأجل الطويل وغير معنوي وسلبى في أثره المباشر والفوري فبالنظر إلى قيمة المعلمات يمكن ملاحظة أن زيادة مؤشر الانفتاح الإقتصادي بنسبة ١% أدى إلى انخفاض الناتج المحلى الإجمالي بقيمه ١.٦ مليار دولار في الأجل الطويل وبقيمة ٠.٤٨ مليار دولار بشكل فورى وهو ما يرجع إلى ضعف تنافسية الصادرات المصرية وكذلك الاختلالات الهيكلية والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي عانى منها الاقتصاد المصري عبر العقود المتتالية والتي تقف عائقا أمام الاقتصاد المصري وزيادة قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٧- الإنفاق على التعليم قبل الجامعيX_8: جاء تأثيره معنوياً وايجابياً في الأجل الطويل ومع وجود المتغيرات المستقلة الأخرى حيث أن زيادة الانفاق على التعليم قبل الجامعي بقيمه ١ مليون جنيه تؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالي بقيمة ٢.٤ مليار دولار وهو ما يتفق مع المنطق الإقتصادي والذى يؤكد على أهمية الانفاق على التعليم وتأثيره على النمو الإقتصادي. بينما جاء هذا الأثر غير معنوي فيما يخص الأثر المباشر والاثر في الأجل القصير حيث تشير قيمه المعلمات المقدرة ان هناك تأثيراً سلبياً بشكل فورى ومباشر حيث أن زيادة هذا الانفاق بوحده واحده تؤدى إلى انخفاض الناتج المحلى الإجمالي بقيمه ٠.١٤ مليار دولار وتحول هذا الأثر إلى أثراً إيجابياً في الأجل القصير حيث أن زياده الانفاق على التعليم بوحده واحده تؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالي بقيمه ٠.٤٥ مليار دولار ويمكن ارجاع ذلك إلى ضعف مردود العملية التعليم في التأثير المباشر وقصير الأجل على النمو الإقتصادي.

وبناءً على التحليل السابق جاءت النتائج لتثبت صحة فروض الدراسة لتؤكد صحة الفرض الأول والذى ينص على وجود علاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي في مصر وضعف تأثير هذا الأثر في تحقيق النمو الإقتصادي في الأجل القصير،

وكذلك اثبتت النتائج صحة الفرض الثاني والذى ينص على أن تؤثر تنمية الصادرات على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل.

الخلاصة:

١- يعانى ميزان المدفوعات المصرى من اختلال هيكلي بالرغم من وجود فائض في ميزان الخدمات وذلك لأن هذا الفائض لا يغطي إلا جزءًا من عجز الميزان التجاري، حيث ان معدل النمو في الواردات أكبر من معدل النمو في الصادرات طوال فترة الدراسة الأمر الذي أدى إلى وجود عجز في الميزان التجاري والاختلال في هيكل ميزان المدفوعات وهو ما يحتاج إلى وضع سياسات وبرامج مناسبة لتصحيح هذا الاختلال.

٢- سجل ميزان المدفوعات عجزًا كليًا وصل إلى ١٠.٢ مليار دولار عام ٢٠١٩/٢٠١٨، و قد تناقص نصيب التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٣١.٤% عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وهو ما يعني التباطؤ في درجة اندماج الإقتصاد المصري في الإقتصاد العالمي.

٣- يأتي النمو في الصادرات المصرية في معظمه من الوقود والمواد البترولية بنسبة ٤٠.٦% من إجمالي صادرات العالم خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ومن ثم صادرات السلع تامة الصنع بنسبة٣٧.٢% لنفس العام والمتمثلة في المنسوجات القطنية والملابس الجاهزة والمواد العضوية وغير العضوية، وفيما يخص المدفوعات عن الواردات المصرية فإن الإقتصاد المصري لا يعتمد فقط على الواردات من السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج من الخارج بل أيضًا يتم استيراد المواد الغذائية والحاصلات الزراعية حيث بلغت المدفوعات عن الواردات للمواد الغذائية نسبة ٩.٤% من إجمالي الواردات المصرية خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الميزان التجاري.

٤- يتصف التوزيع الجغرافي لهيكل التجارة الخارجية المصرية بالخلل حيث تتصدر دول الاتحاد الأوروبي القائمة بالنسبة للصادرات بنسبة ٣٥% وبالنسبة للواردات بنسبة ٣٠% بينما التعاملات محدودة مع الدول الأفريقية بالرغم من أن الدول

الأفريقية منطقة هامة بالنسبة لمصر والأقرب لها ويمكنها أن تستوعب لمزيد من الصادرات المصرية، وتأتي الصادرات للدول العربية بنسبة ٢١.٦% من إجمالي الصادرات المصرية وهو حجم تجارة لا يتناسب مع طبيعة العلاقات لهذه الدول.

٥- فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التى تنفذها الحكومة لزيادة الصادرات تم ملاحظة أن سياسة سعر الصرف لا تكفي وحدها لعلاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات مع انخفاض مرونة الواردات وارتفاع مرون الطلب على الصادرات المصرية، كذلك فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية المصرية على الحكومة إعادة تقييم الاتفاقيات الموقعة وذلك لتعزيز العلاقات الإقتصادية وبالتالي زيادة تدفق الاستثمارات ووضع تحليل تفصيلي للدول الأخرى ومدى استفادة الاقتصاد المصري منها.

٦- يتضح من قياس أثر العلاقة بين تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٩) أن هناك علاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي وانخفاض تأثير الصادرات على تحقيق النمو الإقتصادي في الأجل القصير، وأن تنمية الصادرات تؤثر إيجابياً على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل. إلا أن هذا التأثير الضعيف للصادرات إنما يأتي من تذبذب حصيلة الصادرات وإعتماد هيكل الصادرات المصرية على عدد محدود من السلع والتي من أهمها الوقود والمواد الخام والمنتجات الزراعية وبالرغم من محاولات التنويع في الصادرات والاتجاه نحو السلع ذات القيمة المضافة الأعلى إلا أن هذا التنويع لم يؤثر على النمو كذلك فإن سياسات الإصلاح المتتالية لم تنجح في تحقيق تعديل هيكلي ناجحاً وفعالاً يؤدى على زيادة الإنتاج ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في الأجل الطويل.

التوصيات:

١- تنمية الصادرات المصرية ليس عملاً فرديًا وإنما يجب أن يكون توجهًا قوميًا مرتبط بعدد من السياسات والتشريعات والإجراءات الاقتصادية تسعى جميعها إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي المصري من خلال هدف واحد وهو تنمية الصادرات المصرية.

٢- اهمية وجود استراتيجية متكاملة تعمل على تنمية الصادرات السلعية وخاصة الصناعية منها بالإضافة إلى تنمية وزيادة الصادرات الخدمية وذلك للوصول إلى الهدف المرجو وهو علاج الاختلال لميزان المدفوعات، حيث أن العجز المستمر في ميزان العمليات الجارية والنابع أساسًا من عجز الميزان التجاري يعكس الاختلال الهيكلي لميزان الدفوعات والذي يعني بدوره خلالاً للاقتصاد القومي حيث أنه يعكس عدم قدرة الإقتصاد عن سداد قيمة احتياجاته من السلع والخدمات من العالم الخارجي وذلك بسبب القصور في النشاط التصديري في ظل تذبذب حصيلة ميزان الخدمات وعدم تغطيته لكامل العجز في الميزان التجاري.
٣- يحتاج قطاع التجارة الخارجية إلى الاهتمام بقواعد البيانات سواء محليًا أو دوليًا والتنسيق والترابط بين مصادر البيانات المحلية والمتمثلة في وزارة التخطيط والصناعة والهيئات التابعة لها والبنك المركزي ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وربطها إلكترونيًا لتوفير الوقت وضمان الدقة.
٤- ضرورة اتباع سياسات تهدف إلى تسليط وتسهيل لإجراءات التي تواجه عملية التصدير وتنمية الصادرات من خلال تخفيض إجراءات و تكلفة الإفراج عن الصادرات و الواردات، و كذلك إجراءات الإفراج عن البضائع و تطوير البنية التحتية المرتبط بالتصدير والاستيراد والترانزيت.
٥- اهمية تحسين اداء الموانئ البرية وتطويرها وتخفيض زمن الإفراج الجمركي وتكليفته وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء ماليًا أو تقنيًا وتفعيل منظومة الدعم وصرف المستحقات المالية.
٦- اهمية تنويع هيكل الصادرات المصرية ليحتوي على صادرات ذات قيمة مضافة والاتجاه نحو الصناعات الهندسية والتكنولوجية المتطورة وذلك من خلال تقديم الحوافز الداعمة من توفير أراضي وتجمعات صناعية وتراخيص لإنشاء مصانع بالإضافة إلى حوافز الاستثمار والنسيق مع كافة جهات الدولة المختصة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٧- ضرورة التخلي عن سياسة تصدير الفائض والعمل على تبني استراتيجية لتنمية الصادرات الزراعية ولصناعية وتقوية دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار والإنتاج وتنمية الصادرات مع تشجيع القاع العام للدخول ومشاركة القطاع الخاص في المشروعات خاصة في الصناعات الثقيلة وذلك للدفع نحو تنمية الصادرات وتقديم الدعم المالي والفني للشركات.
٨- ضرورة مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة لعمليات التصدير والاستيراد وتحدياتها لكى تتوافق مع التغيرات المحلية والعالمية، بالإضافة إلى أن قطاع التجارة الخارجية يحتاج إلى تطوير الطرق التي يتم استخدامها في إعداد تقارير المتابعة والتنسيق بين لجهات المختصة برصد بيانات التجارة الدولية وذلك للوصول إلى درجة من الدقة والشمول.
٩- اهمية تعميق التعاون مع دول الكوميسا كذلك إقامة علاقات تفصيلية مع التجمعات الأفريقية وزيادة التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية.

المراجـع:

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات مختلفة.
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.
- وزارة المالية، البيان التحليلي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.
- هيئة تنمية الصادرات، وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٨/٢٠١٧.
- وزارة التخطيط والاصلاح الإداري، خطة التنمية المستدامة الإقتصادية والاجتماعية (٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١).
- الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٧)، التجارة الخارجية وأثرها على الإقتصاد لمصري خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠٠٦ مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا،ص٤٩.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية عام ٢٠١٩.
- البنك المصري لتنمية الصادرات، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بيانات الحسابات القومية، الاستثمارات العامة، سنوات مختلفة.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد (٢٠٢٠)، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية.

- معهد التخطيط القومي، (٢٠٢٠)، سياسات الإصلاح الإقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٣١٩).
- وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦/٢٠٢٠.
- منتدى البحوث الاقتصادية، (٢٠٠٤)، إمكانات حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمويل الصادرات، مصر.
- إدارة التكامل الاقتصادي العربي، جامعة الدول العربية، نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، (٢٠٢٠)، التحول الرقمي في منظومة التجارة العابرة للحدود، ورقة عمل رقم (٢١٢).
- عبدالمطلب عبدالحميد، (١٩٩٧)، التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في صمر خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥، Egyptian Journal of Development and Planning, 5(2)
- أجلال راتب، (٢٠٢٠)، دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر إلى أفريقيا، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، (٣١٨).
- أسماء علي (٢٠١٨)، التصدير في مصر: السياسات والعوائق والفرص، أركان للدراسات والأبحاث والنشر.
- ماجي أحمد الحلواني،(٢٠١٩)، استخدام الارتباط القويم The Canonical Correlatin لتحديد أهم الصادرات والواردات المصرية، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، العدد ٢٠.
- ماهر حسن حمد، (٢٠١٨)، تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- شيماء خليل محمد، (٢٠١٥)، دور الصادرات السلعية الوطنية في دعم التنمية الإقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للإقتصاد القومي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر.
- نجلاء محمد إبراهيم، (٢٠١٣)، التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية المصرية وعلاقتها بالتنمية: رؤية مستقبلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (١).
- عبدالسلام محمد السيد، (٢٠٢٠)، دور نمو الإنتاجية في الحد من العجز في الميزان التجاري المصري خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (٨١)، ص٩٥ – ٩٦.
- حسان محمد سليمان، (٢٠٠٧)، تقييم دور الصادرات في التنمية الإقتصادية بالتطبيق على سورية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص٢٢.

- محمد مسلم المجالي، (١٩٩٩)، الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الإقتصادية في الأردن، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية.
- حسين صالح، (٢٠١٧)، إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لعام ٢٠٢٠، سلسلة قضايا التنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- أحمد الغندور، (٢٠٠٤)، السياسه النقدية في مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
- بسام عبدالله بسام، (٢٠١٤)، الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، صيف – خريف ٢٠١٤.
- إيناس محمد الجعفراوي، (٢٠١٨)، المحددات المحفزة للنمو الاقتصادي المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (٥٦).
- حسنى حسن مهران (١٩٩١)، تنميه الصادرات الصناعية في جمهوريه مصر العربية- دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعه الزقازيق-فرع بنها، مصر.
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- البنك المصري لتنمية الصادرات، عن البنك وأهدافه وأنشطته، موقع البنك على الإنترنت: http://www.ebebank.com/ar
- مركز التجارة الخارجية، خريطة التجارة العالمية (٢٠١٩)، انظر: http://www.trademap.org
- World bank, Doing Business Report, 2019.
- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2019.
- The global competitiveness report, world economic from, 2019 report, http://www3. weforum. org/docs